

التقرير السنوي للجنة المراجعة عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2016م

نبذة عن تشكيل لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة

تتألف لجنة المراجعة من خمسة أعضاء، منهم عضوان غير تنفيذيان من مجلس الإدارة وثلاثة أعضاء من خارج المجلس.

خلال عام 2016، أتمت لجنة المراجعة دورتها في 30 أكتوبر 2016 والمحددة بثلاث سنوات، كما أنه تم عقد (5) اجتماعات بمعدل مرة كل ربع عام على الأقل قبل إصدار الموافقة على نتائج البنك الأولية والنهائية.

أعضاء اللجنة المنتهية فترتهم في 30 أكتوبر 2016م

رئيس اللجنة وعضو مجلس الإدارة	عبدالله محمد العيسى	-
عضو اللجنة وعضو مجلس الإدارة	نادر إبراهيم الوهبي	-
عضو اللجنة	إبراهيم علي الخضير	-
عضو اللجنة	عبدالله حسن العبدالقادر	-
عضو اللجنة	عبدالله عبد اللطيف السيف	-

تم انتخاب أعضاء جدد في لجنة المراجعة في 26 ديسمبر 2016م من قبل الجمعية العمومية، واجتمعت لجنة المراجعة في يناير 2017م وكذلك في فبراير 2017م وقامت بعقد اجتماعات مع أعضاء لجنة المراجعة السابقين بالإضافة إلى الإدارة العليا والمراجعين الداخليين.

أعضاء اللجنة المنتخبين للفترة القادمة (2016 - 2019)

رئيس اللجنة وعضو مجلس الإدارة	جمال عبدالكريم الرماح	-
-------------------------------	-----------------------	---

عضو اللجنة وعضو مجلس الإدارة	- محمد عمير العتيبي
عضو اللجنة	- عبدالله عبد اللطيف السيف
عضو اللجنة	- عبدالعزيز عبدالله الدعيلج
عضو اللجنة	- عبدالرؤوف سليمان باناجه

مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الرئيسية

أولاً : التقارير والضوابط المالية والرقابية

- مراجعة السياسات والإجراءات المحاسبية الأساسية وأية تعديلات تتم عليها.
- مراجعة ومراقبة سلامة القوائم المالية السنوية وأي نشرات رسمية تتعلق بأداء البنك المالي بالإضافة التقارير المالية المهمة والمواضيع التي تتطلب مستوىً عالياً من التقديرات الشخصية.
- دراسة السياسات والممارسات المحاسبية ومدى فعاليتها وتطبيقها وتوافرها وتقييم مدى كفاية سجلات المحاسبة وتقارير الحوكمة.
- مراجعة توصيات الإدارة فيما يتعلق بمخصصات الائتمان والاستثمارات وسياسات البنك المتعلقة بتصنيف القروض.
- دراسة توصيات الإدارة فيما يتعلق بأحكام الديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها وأي أحكام أخرى تتعلق بالخسائر أو القضايا.
- مراجعة سياسات البنك فيما يتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- دراسة مدى فاعلية وكفاءة منظومة الضوابط الرقابية الداخلية في البنك ، بما في ذلك رقابة أمن المعلومات.

- مراجعة وإقرار سياسة الإفصاح في البنك، ومراجعة التقارير حول مدى فاعلية ضوابط وإجراءات تلك السياسة.

ثانياً: المراجعين الخارجيين

- التوصية لمجلس الإدارة ومراقبة تعيين المراجعين الخارجيين وإعادة تعيينهم وإنهاء خدماتهم وتحديد تكلفة أتعابهم وشروط التعاقد معهم وأخذ الموافقة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية.
- المراجعة والتحقق من استقلالية وموضوعية المراجعين الخارجيين ومدى فاعلية عملية المراجعة مرة في السنة على الأقل مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المهنية والتنظيمية ذات العلاقة.
- مراجعة خطة المراجعين الخارجيين السنوية والموافقة عليها.
- مراجعة كافة المراسلات المكتوبة المهمة التي تمت ما بين المراجعين الخارجيين والإدارة، كخطاب ملاحظات المراجعين الخارجيين الموجة للإدارة (Management Letter) أو بيان الفروقات التي لم يتم تسويتها.

ثالثاً: إدارة المراجعة الداخلية

- مراجعة خطة المراجعة الداخلية والموافقة عليها ومراقبتها والتأكد من توفير الموارد اللازمة لتنفيذ مهمة المراجعة بالشكل المناسب.
- مراجعة ما يعرضه رئيس المراجعة الداخلية حول مدى كفاية أنظمة الضوابط الرقابية الداخلية في البنك ودرجة الالتزام في هذا الخصوص.
- متابعة الإجراءات التصحيحية التي تقوم بها الإدارة التنفيذية للملاحظات الواردة في تقارير إدارة المراجعة الداخلية.
- مراجعة مدى استقلالية المراجعين الداخليين عن الإدارة والتحقق من عدم وجود أية قيود غير مبررة على أعمال رئيس المراجعة الداخلية
- اجراء تقييم سنوي لمدى فاعلية وكفاءة منظومة الضوابط الداخلية في البنك.

رابعاً: إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

- مراجعة سياسات إدارة المخاطر لعمليات تقييم المخاطر المهمة.
- مراجعة أهم المخاطر ذات العلاقة بالرقابة الداخلية والخطوات المتبعة من قبل الإدارة لمراقبة وضبط هذه المخاطر.
- مراجعة تقارير ونشاطات إدارة المخاطر لضمان منع نشاطات الاحتيال والمخاطر الأخرى ذات العلاقة.

خامساً: الالتزام

- مراقبة مدى الالتزام بنظام الشركات ونظام مراقبة البنوك وقواعد هيئة السوق المالية وقواعد التسجيل والإدراج وجميع القوانين المطبقة الأخرى.
- مراجعة مدى كفاءة نظام مراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة ونتائج التحقيقات والمتابعات التي أجرتها الإدارة حول أية حالات بعدم الالتزام.
- اعتماد الخطة السنوية لإدارة الالتزام والتوصية لدى مجلس الإدارة باعتماد دليل سياسات الالتزام.
- مراجعة التقارير من قبل مدير الالتزام حول الإجراءات التي تم إصدارها من قبل الإدارة لضمان التقيد بسياسات وإجراءات الالتزام الداخلي والالتزام بقواعد وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية.

سادساً: التأكيدات والإقرارات السنوية للإدارة العليا بخصوص الرقابة الداخلية

خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2016، أكدت الإدارة العليا التالي:

- سلامة وفعالية ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة ضمن نظام الرقابة.
- معالجة أوجه القصور ونقاط الضعف الداخلية والخارجية لضمان سلامة مصالح البنك.

سابعاً: رأي لجنة المراجعة

استناداً على التقارير الدورية التي عرضت على اللجنة في عام 2016م من قبل كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام والمراجعين الخارجيين وتقارير الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر، ترى لجنة المراجعة سلامة وفعالية كفاءة الضوابط المالية والتشغيلية وأنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال البنك خلال العام المالي 2016م بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية للمجموعة .

وفي الختام ، تؤيد لجنة المراجعة التأكيدات والإقرارات السنوية من قبل الإدارة التنفيذية بعدم وجود أي قصور قد يؤثر على التقارير المالية للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2016م ونشرات النتائج المالية السنوية . علماً بأن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه – لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

*** **

نيابة عن لجنة المراجعة

جمال عبدالكريم الرماح

رئيس لجنة المراجعة